الفصل الرابع

مبدأ سيادة الشعب

يسيطر هذا المبدأ على المجتمع الأمريكى بأسره – طبقه الأمريكيون حتى قبل قيامهم بالثورة – تطوير الثورة الأمريكية له – توسيع شروط الانتخاب توسيعا تدريجياً ولا مناص منه .

لامفر لنا من البداية بدراسة مبدأ سيادة الشعب عند الكلام على قوانين الولايات المتحدة السياسية .

فهذا المبدأ نجده دائماً فى صميم كل مؤسسة بشرية عند الأمريكيين تقريباً ، ولكنه يظل مع ذلك جاثماً فيها بعيداً عن الأنظار عادة . فهو مبدأ يطاع ولا يدرك ، وإذا ما تجلى للعيان سافراً لحظة ، أسرع الناس وواروه فى الظلام .

فعبارة « إرادة الشعب » من تلك العبارات التى أساء استعمالها كل مستبد وكل خب دساس ، إساءة بالغة فى كل عصر من العصور . فمنهم من رآها تتجلى فى الأصوات التى تشترى من فئة قليلة من توابع أصحاب السلطان ، ومنهم من رآها فى أصوات أقلية هيابة ، أو ذات مصلحة شخصية ، ورآها غير هؤلاء وهؤلاء فى صمت الشعب ظناً منهم أن الإذعان معناه إقامة حقهم فى الأمر والنهى .

أما فى أمريكا ، فليس مبدأ سيادة الشعب بالمبدأ العقيم ، ولا هو بالمستور الخفى كما هى الحال فى بعض الأمم ، فقد أقره العرف وأعلنته القوانين ، وينشر فى أمريكا بحرية كاملة ، ويصل من دون عائق إلى أبعد ما يمكن أن يصل إليه من النتائج المترتبة عليه . فإن كان ثمة بلد فى العالم يستطيع المرء فيه أن يقدر مبدأ سيادة الشعب حق قدره ، ويدرسه فيما يطبق عليه من شئون المجتمع ، ويتيسر له الحكم على ما فيه من أخطاء وما له من مزايا فهذا البلد هو أمريكا ، ما فى ذلك من شك .

هذا ، وقد أشرنا من قبل إلى أن سيادة الشعب كانت المبدأ الأساسى الذى أخذت به المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا منذ نشأتها . ومع ذلك فقد كان هذا المبدأ أبعد من أن يكون له من التأثير فى حكومة الجماعة مثل ما له الآن ، فقد كان أمامه عقبتان تقومان فى سبيل تقدمه المطرد ، إحداهما داخلية والأخرى خارجية .

فلم يكن فى استطاعة هذا المبدأ أن يكشف عن نفسه ويبدو سافراً فى قوانين المستعمرات لأنها كانت لاتزال مضطرة إلى الإذعان للدولة الأم ، ولذلك اقتصر مكرها على العمل خفية فى المجالس الإقليمية ، ولا سيما فى مجالس وحدات الحكم المحلى .

ولم يكن المجتمع الأمريكى مستعداً وقتئذ لقبول مبدأ سيادة الشعب هذا بكل ما يؤدى إليه من نتائج . فثقافة نيو إنجلند ، وثروة البلاد الواقعة جنوبى نهر هدسن - كما أَبَنْتُ فى الفصل السابق - بقيتا مدة طويلة تنعمان بنوع من السلطة الأرستقراطية جعل ممارسة السلطات الاجتماعية فى أيدى فئة صغيرة من المواطنين . ولم يكن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق الانتخاب ، ولم يكن جميع الموظفين العاملين يختارون بالانتخاب كذلك . فقد كان هذا الحق مقيداً بعض التقييد فى كل مكان ، ومتوقفاً على الشروط المالية الموضوعة ، وهى شروط هينة فى الشمال وثقيلة باهظة فى الجنوب .

اندلعت الثورة الأمريكية وانتقل مبدأ سيادة الشعب من وحدات الحكم المحلى ، واستولى على الولايات ، وانضمت جميع الطبقات تناصره ، وقامت معارك وتمت انتصارات ، باسمه ، فصار قانون القوانين .

وحدث تغير سريعٌ السرعةَ نفسها تقريباً داخل المجتمع نفسه حيث قضى قانون الإرث على العوامل والمؤثرات المحلية .

ولما بدا أثر القوانين ، وأثر الثورة هذا ، واضحين لكل ذى عينين ، كان الفوز قد كتب للديمقراطية فانتصرت بشكل لانكوص فيه ، واستقرت كل القوة فى يديها ، ولم يعد ثم مجال لمقاومتها ، فأذعنت الطبقات العليا فى غير تذمر أو معارضة لشر لم يكن لها منه بد ، فقد كان يتربص بهم خطر كل حكومة تهوى وتنهار . فاتجه كل أعضاء هذه الطبقات إلى السعى وراء مصالحهم الشخصية . وإذ كان من المستحيل انتزاع القوة من أيدى شعب لايكرهونه كراهية تدفعهم إلى الصمود فى وجهه ، اتجهوا إلى جعل هدفهم الوحيد الحصول على رضاه بأى ثمن كان .

وعلى هذا كان الرجال الذين تأثرت مصالحهم تأثراً سيئاً من جراء القوانين الديمقراطية ، هم أنفسهم الذين كانوا يسارعون إلى الموافقة على أشد هذه القوانين إغراقاً فى الديمقراطية ، مع أن الطبقات العليا لم تعمل على استثارة الشعب ضدها ، فقد عملت على التعجيل بانتصار النظام الجديد فى الأحوال الديمقراطية ، وهذا شىء غريب . فبإجراء تغيير واحد وجد الناس أن الدافع الديمقراطى أمر لايمكن مقاومته فى الولايات نفسها التى كانت الأرستقراطية قد رسخت فيها كل الرسوخ . فولاية ماريلاند التى أنشأها رجال من سراة الناس ذوى المراتب ، كانت أول ولاية أعلنت مبدأ الانتخاب العام ، وأدخلت فى ناحية من نواحى حكومتها أكثر نظم الحكم إغراقاً فى الديمقراطية .

وعندما تشرع الأمة فى تعديل شروط الانتخابات ، يسهل علينا أن نتنبأ بأن جميع القيود المفروضة على الانتخاب ستلغى عاجلاً أو آجلاً . فليس ثمة قاعدة أثبت من هذه فى تاريخ الجماعة ، فكلما توسعنا فى مد حقوق الانتخاب ، مست الحاجة إلى المزيد من هذا

التوسع . فعقب كل توسع جديد تزداد قوة الديمقراطية ، وتزداد مطالبها بازدياد قوتها . فمطامع أولئك الذين لايتوافر فيهم شرط النصاب (المالى) المحدد ، تتأثر بنسبة عدد الناس الكبير الذى يملك أكثر من النصاب ، وأخيراً يصبح الاستثناء هو القاعدة ، فالتوسع يظل يتلو التوسع ، حتى لايكون ثمة مفر من تقرير الأخذ بمبدأ الانتخاب العام .

أما فى عصرنا الحاضر فقد تطور مبدأ سيادة الشعب هذا فى الولايات المتحدة كل تطور عملى يتصوره العقل ، فقد تخلص من جميع الأساطير التى حرص الناس على إحاطته بها فى البلاد الأخرى . وتجلى فى كل شكل من الأشكال بحسب ما تقتضيه الضرورة . فكان الشعب كله يقوم أحيانا بوضع القوانين ، كما كانت الحال فى أثينا ، وأحياناً يقوم بها ممثلوه المنتخبون بالتصويت العام نيابة عنه ، فيعملون باسمه وتحت إشرافه وهو إشراف يكاد يكون مباشراً .

وقد تقوم فى بعض البلاد قوة توجه هيئة المجتمع وتلزمه بالسير فى طريق معينة ، وإن كانت هذه القوة غريبة إلى حد ما عن هذه الهيئة . وفى البلاد الأخرى ، ترى القوى الحاكمة منقسمة ، فجزء منها فى أيدى الشعب ، وجزء خارج عنه . ولكن ليس ثمة شىء من هذا القبيل فى الولايات المتحدة حيث المجتمع يحكم نفسه بنفسه ولنفسه ، وحيث تتركز السلطة كلها فى أيديه ، فيندر أن تجد فرداً يجرؤ على التفكير فى البحث عنها فى أى موضوع آخر ، بل يندر أن يعبر عن مثل هذه الفكرة إن خطرت له . فالأمة كلها تشترك فى وضع قوانينها عن طريق اختيارها لمشرعيها ، وتشترك فى تنفيذ هذه القوانين باختيارها لموظفى الحكومة التنفيذيين . ولسنا بالمغالين إن قلنا إنها تحكم نفسها بنفسها مادام الجزء المتروك فى أيدى رجال الإدارة صغيراً جداً ومقيداً كل التقييد ، ومادام أولو الأمر لاينسون أنهم من الشعب خرجوا ، ومادامو يطيعون القوة التى يصدرون عنها - فالشعب هو الحاكم فى عالم أمريكا السياسى كله ، كما أن الله هو الحاكم فى الكون بأجمعه . فالشعب هو السبب فى كل شىء ، وهو هدف كل شىء يصدر عنه ، وإليه يئول .